

هذا هو البرهان المُسمَّى عند أئمة الأصول بـ «البرهان الشرطي المتصل»^(١)، وهو -كما ترى- تلازم بين قضيتين في حكمهما من باب الأولوية.

وإن كان هذا لا يعني أنَّ إبراهيم عليه السلام أرسخ في اليقين من نبينا ﷺ! كما قد يفهم غلطاً من صيغة التفضيل في «أحق»، فإنَّ صيغة (أفعل) قد تأتي في اللغة: لنفي معنى عن شيئين، لا تفضيل أحدهما على الآخر حقيقةً، نحو قولك: الشيطان خير من زيد، وأنت تعني فقط: لا خيرَ فيهما، ونحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّرَ أَمْ قَوْمُ تُجِّ﴾ [الشكارة: ٣٧]، أي: لا خيرَ في الفريقين كليهما^(٢).

فكانَّ النبي ﷺ أرادَ بهذه العبارة: ما جرَّت به العادة في المخاطبة لمن أراد أن يدفع عن آخر شيئاً، فيقول: مهما أردت أن تقوله لفلانٍ من مكروه، فقله لي، ويكون مقصوده: لا تقل ذلك أصلاً!^(٣) ومَحْصول هذا الكلام -كما قال ابن حبان- أنَّه لفظٌ إخباري، مرادُها التعلُّيم للمُخاطَب^(٤).

ولا يخفى على سليم الذائقة ما أُفِعت به العبارة النبوية من جسِّ التواضع الجميل، والأدبِ الجليل، مع أب الأنبياء الخليل، عليهما أفضل الصلاة والتسليم.

وأما الجواب عن دعوى المخالف في المعارضة الثانية: أنَّ الحديث يُنددُ بلوط ﷺ إذ لم يلتجئ في غفلته منه إلى الله تعالى، فاستغفر له لأجل ذلك، فيقال فيه:

إنَّ النبي ﷺ عَنِى بالحديث قولَ الله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى

(١) انظر «معيان العلم» للغزالي (ص/١٥١)، و«تقريب الوصول» لابن جزى (ص/١٥٣)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (١٤١/٢٣).

(٢) نقله عن «الأمثال السائرة» للمصاحب بن عباد: زكريا الأنصاري في «منحة الباري» (٤٥٥-٤٥٦)، والجرجاني في «شرح التصريح» (١٠٣/٢).

(٣) ذكر هذا التأويل الثوري في «شرح على مسلم» (٢٤٢/٢) عن قوام السنة الأصبهاني.

(٤) «صحيح ابن حبان» (٩٠/١٤).

إِنَّكَ زَكِيٌّ سَدِيمٌ» [مُؤ: ٨٠]، فأين في الآية ما يدلُّ صراحةً على أَنَّ لوطًا عليه السلام قد نسي ربّه، أو أنّه سها عن الاستعانة به سبحانه في ذلك الموقف الحرج^(١)؟!

غاية ما في الآية أَنَّ لوطًا عليه السلام تمنّى لو كان ذا ذروة من عشرينه ليأوي إليها، لأنَّ «قومه لم يكن فيهم أحدٌ يجتمع معه في نسبه، لأنهم من سدوم»^(٢) وهي من الشام، وكان أصلُ إبراهيم ولوط من العراق؛ فلمّا هاجر إبراهيم إلى الشام، هاجر معه لوط، فبعث الله لوطًا إلى أهل سدوم، فقال: لو أنّ لي منعة وأقارب وعشيرة، لكنّك أستنصرُ بهم عليكم، ليدفعوا عن ضيفاني»^(٣).

فهذا التّمني نفسه منه عليه السلام لا حرج فيه؛ إنّما الذي أرادته التّبيي عليه السلام رفع الثّريب عن لوط في قوله ذاك، إذ كان في نصيرٍ من ملائكة ربّه من غير أن يشعر بذلك؛ على الصّحيح من أقوال أهل العلم.

يقول ابن عبّاس: «أغلّق لوطُ بابَه والملائكة معه في الدّار، وهو يناظرهم ويناشدُهم من وراء الباب، وهم يُعالجون تسوّر الجدار، فلمّا رأت الملائكة ما يلقى لوط بسببهم: قالوا يا لوط إنّ ركنك لشديد، ﴿إِنَّا رُؤُسُكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾» [مُؤ: ٨١]، فافتح الباب ودعنا وإياهم...»^(٤).

وقد قرّر ابن حزم هذا المعنى أيضًا بأحسن تقرير، في قوله: «إنَّ لوطًا عليه السلام إنّما أراد منعةً عاجلةً يمنع بها قومَه ممّا هم عليه من الفواحش، من قرابة أو عشيرة أو أتباعٍ مؤمنين، وما جهل قطّ لوط عليه السلام أنّه يأوي

(١) وإن قال بهذا المعنى بعض أهل العلم، كابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص/١٦٠)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/٤٦٦)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١/١١٧)، وجوّزه النووي في «شرح مسلم» (٢/٥٤٣)، ورجحه ابن حجر في «الفتح» (٦/٤١٥)، وهؤلاء لا يعنون أن لوطًا كان يأوي إلى غير الله تعالى، ولكن الذي انتقده رسول الله ﷺ واعتبره في الطّق: أنّه أحبُّ للوط أن يأتي بنطي لا يتناول هذا الاحتمال؛ لأنه كان يأوي إلى ركن شديد، وهو الله ﷻ، فليس للطّاعين في الحديث متمسك ولو على هذا المعنى ولله الحمد.

(٢) سدوم: هي سمرين، بلدة من أعمال حلب، معروفة عامرة، ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١/١٩٠)، وانظر «معجم البلدان» (٣/٢٠٠).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤١٥).

(٤) أخرجه بنحوه أبو حاتم في «التفسير» (٦/٢٠٦٤)، وانظر «معالم التنزيل» للبغوي (٤/١٩٢).

مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى إِلَى أَمْنٍ قُوَّةٍ وَأَشَدَّ رُكْنٍ، وَلَا جَنَاحَ عَلَى لَوْطٍ ﷺ فِي طَلَبِ قُوَّةٍ مِنَ النَّاسِ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٢٥١].

فهذا الَّذِي طَلَبَهُ لَوْطٌ ﷺ؛ وَقَدْ طَلَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ مَنَعَةً حَتَّى يَبْلُغَ كَلَامَ رَبِّهِ، فَكَيْفَ يَنْكُرُ عَلَى لَوْطٍ أَمْرًا هُوَ فَعَلَهُ ﷺ؟! تَاللَّهِ مَا أَنْكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ أَنَّ لَوْطًا كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، يَعْنِي: مِنْ نَصْرِ اللَّهِ لَهُ بِالْمَلَائِكَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لَوْطٌ عَلِيمٌ بِذَلِكَ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لَوْطًا كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنَ اللَّهِ رُكْنٌ شَدِيدٌ فَقَدْ كَفَرَ، إِذْ نَسَبَ إِلَى نَبِيِّهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ هَذَا الْكُفْرَ^(١).

فَتَبَيَّنَ أَنَّ لَوْطًا ﷺ لَمْ يَتْرُكِ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا تَمَنَّى بَعْدُ سَبَبًا مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَشْرُوعَةِ، مَعَ مَا يَجُوزُ فِي جَهْرِهِ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ مِنْ إِبْدَاءِ الْعُدْرِ لِأَضْيَافِهِ^(٢)؛ فَلَمَّا كَانَ ظَاهِرَ الْكَلَامِ مِنْ ذِكْرِهِ لِلْسَّبَبِ وَحْدِهِ قَدْ يَتَخَايَلُ مِنْهُ السَّامِعُ نَسْيَانَهُ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْطَعَ هَذَا التَّخَايَلِ بِإِبْثَابِ إِيوَاءِ لَوْطٍ إِلَى هَذَا الرُّكْنِ الْحَقِّ فِي تَوَكُّلِهِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى: رَوَايَةُ لِلْحَدِيثِ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ لَوْطٌ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِيَتْ إِلَيَّ رُكْنٌ شَدِيدٌ﴾، قَالَ: قَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَكِنَّهُ عَلَى عَشِيرَتِهِ، فَمَا بَعَثَ اللَّهُ ﷻ بَعْدَهُ نَبِيًّا إِلَّا بَعَثَهُ فِي ذُرْوَةِ قَوْمِهِ»^(٣).

يَقُولُ ابْنُ بَطَّالٍ: «لَا يُخْرَجُ هَذَا لَوْطًا ﷺ مِنْ صِفَاتِ الْمُتَوَكِّلِينَ عَلَى اللَّهِ، الْوَاقِفِينَ بِتَأْيِيدِهِ وَنَصْرِهِ، لَكِنَّ لَوْطًا ﷺ أَثَارَ مِنْهُ الْغَضَبُ فِي ذَاتِ اللَّهِ مَا يَثِيرُ مِنَ

(١) «الفصل في الجلل والأهواء والنحل» (٧/٤).

(٢) انظر «شرح النووي على مسلم» (١٨٥/٢).

(٣) أخرجه أحمد في «المستدرك» (١٦/٥٢٤)، رقم: (١٠٩٠٢) بإسناد حسن من أجل محمد بن عمرو بن علقمة اللبني، وكذا فيه أبو عمر الضمير حسن الحديث، روى له أبو داود، ومتابعه هنا أميَّة بن خالد، ثقة من رجال مسلم.

البشر، فكان ظاهرُ قولِ لوطٍ ﷺ كأنَّه خارجٌ عن التَّوَكُّلِ، وإن كان مقصدهُ مقصدُ المتوكِّلين، فنبه النبي ﷺ على ظاهرِ قولِ لوطٍ تنبيهه على ظاهرِ قولِ إبراهيم ﷺ، أن كان مقصده غير الشُّك، لأنَّهم كانوا صفوةَ الله المخصوصين بغاية الكرامة^(١).

ثمَّ عبَّرَ الأبيُّ عن هذا المعنى بعبارةٍ أحسنَ، وزاد عليها بأن قال: «السِّيَاقُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ إِظْهَارَ كَمَالِ هَؤُلَاءِ السَّادَةِ، وَرِزَانَةِ عَقُولِهِمْ؛ فَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ: أَنَّ لَوْطًا ﷺ كَانَ مَطْمَئِنُّ الْقَلْبِ بِالْإِسْتِنَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، غَيْرَ مُلْتَفِتٍ عَنْهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ بِلِسَانِهِ إِظْهَارًا لِلْعِزِّ عِنْدَ أَصْيَافِهِ.

وقد وُكِّدَ النَّبِيُّ ﷺ ثُبُوتَ لُجَأِ لَوْطٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاللَّامِ الْمُؤَدَّةِ بِالْقَسَمِ، وَبِ (قَدْ) الْمُؤَدَّةِ بِالتَّحْقِيقِ، وَعَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ وَهُوَ (يَأْوِي): لِتَنْبِيهِ عَلَى اسْتِقْرَارِ ذَلِكَ مِنْهُ، وَعَدَمِ مَفَارِقَتِهِ إِيَّاهُ.

فَالْكَلَامُ مَسْوُوقٌ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ إِيوَاءِ لَوْطٍ ﷺ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ: نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ: مَسْوُوقٌ لِتَنْزِيهِ سَاحَةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ مِنَ الشُّكُوكِ، وَأَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ سَوْأَلِهِ تَعَالَى فَالْمَقْصُودُ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ^(٢) هـ.

فَأَمَّا دَعَاؤُهُ ﷺ لِلَّوْطِ ﷺ بِالرَّحْمَةِ:

فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الدَّعَاءِ بِالرَّحْمَةِ وَقُوعُ الْمُتَرَحِّمِ عَلَيْهِ فِي مَزَلَّةٍ، لِأَنَّ الدَّعَاءَ بِذَلِكَ يَتَأَتَّى عَلَى سَبِيلِ التَّمَدُّحِ أَيْضًا، وَقَدْ جَرَى مِثْلُهُ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ أَتَاهُمُ بِقِسْمَةِ الْمَغْنَمِ ضَيْزَى، حَيْثُ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرٌ»^(٣).

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥٢٦/٩).

(٢) «إكمال الإكمال» للأبي (٤٣٧/١).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، رقم: ٣١٥٠)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه، رقم: ١٠٦٢).

ولا يُخالف هذا ما جاء في الرواية الأخرى لهذا الحديث بلفظ: «يَغْفِرُ الله لِلْوَطِ...»^(١) -وعليها مُعَوَّلٌ مَنْ قَالَ أَنَّ لَوْطًا أَتَى بِخِلَافِ الْأَوَّلَى^(٢) - فَإِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ - مَعَ كَوْنِ رِوَاةِ التَّرْحُمِ أَكْثَرَ مِنْ رِوَايَاتِهَا، فَتَكُونُ أَرْجَحَ - هِيَ هُنَا بِمَعْنَى: رَفَعَ الْمَلَامَةَ عَنْهُ ﷺ، وَهَذَا سَائِعٌ فِي عُرْفِ الْعَرَبِ، أَوْ تَكُونُ مَجْرَدَ دَعَاءٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ لَا مَفْهُومَ لَهُ^(٣).

وَأَمَّا جَوَابُ الْمُخَالَفِ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: دَعَوَاهُ تَفْضِيلَ الْحَدِيثِ لِيُوسُفَ ﷺ عَلَى نَبِيِّنَا ﷺ فِي الصَّبْرِ وَالْحِكْمَةِ:

فَإِنَّمَا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَى يُوسُفَ ﷺ بِحُسْنِ الصَّبْرِ وَقُوَّةِ الْعَزَمِ، وَهَذَا مِنْهُ ﷺ غَايَةً فِي الْأَدَبِ، وَإِحْسَانٍ فِي إِظْهَارِ مَنْزِلَةِ يُوسُفَ ﷺ فِي الثَّبُتِ وَالصَّبْرِ؛ وَمَا أَخْبَرَ بِهِ ﷺ عَنْ نَفْسِهِ هُوَ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ التَّوَاضُعِ لِأَخِيهِ يُوسُفَ^(٤)، وَالتَّوَاضُعِ لَا يُصَغِّرُ الْأَكْبَرَ وَلَا يَضَعُ الْأَرْفَعَ! وَلَا يُبْطِلُ لَذِي حَقٍّ حَقًّا! وَلَكِنَّهُ يُوَجِبُ لِصَاحِبِهِ فَضْلًا، وَيَكْسِبُهُ جَلَالًا وَقَدْرًا^(٥).

وَفِي مَا قَالَه النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّ يُوسُفَ ﷺ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ قَدْ خُصَّ فِي تِلْكَ الثَّالِثَةِ تَحْدِيدًا بِمَزِيَّةٍ صَبْرٍ، وَمَزِيَّةٍ جِزَالَةٍ، وَمَرْتَبَةٍ تَشْيِيبٍ^(٦)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ امْتَحَنٌ هُوَ بِهَذَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ طُولِ السَّجْنِ، لَكَانَ الطَّبِيعِيُّ وَالْأَحَبُّ إِلَيْهِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ لِأَوَّلِ دَاعٍ، لِلتَّجَاعَةِ مِنْ عَذَابِهِ وَحَبْسِهِ، وَلَكَانَ مِنْهُ هَذَا أَخْذًا بِالْحَزَمِ فِي الْأَمْرِ؛ مَخَافَةَ حَوَادِثِ تَطْوِي، وَانْشِغَالِ الْمَلِكِ بِضُرُورَةٍ، فَيَنْسَاهُ كَمَا نَسِيَهِ مِنْ قَبْلُ وَيَشْتَغِلَ عَنْهُ، فَيَقْبِضَ فِي سَجْنِهِ كَمَا كَانَ حَالَهُ مَعَهُ!^(٧)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، بَاب: ﴿لَوْطًا إِذْ كَانَ يَقْرِئُوهٗ﴾ فَأَتَتْكَ الْفَاحِشَةُ وَأَتَتْهُ ثَمِيرُوكَ، رَقْم: ٣٣٧٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَضَائِلُ، بَاب: مِنْ فَضَائِلِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ، رَقْم: ١٥٣).

(٢) انْظُرْ «الْمُفْهَم» لِلْقُرْطُبِيِّ (١٤٢/٢٣)، وَ«الْكُوثرُ الْجَارِي» لِلْكُورَانِيِّ (٢٧٠/٦).

(٣) انْظُرْ مَثَلًا لِإِكْلَامِ الثَّالِثَيْنِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٩/٧).

(٤) انْظُرْ «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٣٤٣/٧).

(٥) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» لِلخَطَّابِيِّ (١٥٤٧/٣).

(٦) «مَعَارِضُ الْأَحْوَذِي» (٣٥٨/١).

(٧) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٣٤٣/٧).

فإن قيل: إذا كان النبي ﷺ ذكر هذا الكلام على جهة المدح لـيوسف، فما باله هو ﷺ يذهب بنفسه عن حالة قد مدح بها غيره؟^(١)

قلنا: هذه شبهة قد كفانا ابن عطية كشفها بأحسن ما يكون الكشف والبيان، فقال: «الوجه في ذلك: أن النبي ﷺ إنما أخذ لنفسه وجهًا آخر من الرأي له جهة أيضًا من الجودة، أي: لو كنت أنا لبادرت بالخروج، ثم حاولت بيان عذري بعد ذلك، وذلك أن هذه القصص والنوازل إنما هي معرضة ليقندي الناس بها يوم القيامة، فأراد رسول الله ﷺ حمل الناس على الأحزم من الأمور.

وذلك أن المتعمق في مثل هذه النازلة، التارك فرصة الخروج من مثل ذلك السجن، ربما تنتج له من ذلك البقاء في سجنه، وانصرفت نفس مخرجه عنه، وإن كان يوسف عليه السلام أمين من ذلك بعلمه من الله، فغيره من الناس لا يأمن ذلك، فالحالة التي ذهب النبي ﷺ بنفسه إليها حالة حزم ومدح، وما فعله يوسف عليه السلام صبر عظيم وجلد»^(٢).

فإن قيل أيضًا: إذا تقرر أن الحديث سيق بيانًا لفضل هؤلاء الأنبياء، والدفع عنهم ما قد يؤتهم فيهم من الباطل، فما وجه تناسب هذا المدح منه ﷺ ليوسف مع هذا المقصد الكلي للحديث؟

والجواب: أن النبي ﷺ مدحه على الأناة والتصبر على وجه الخصوص، «وكان في طي هذه المدحة بالأناة والتثبت: تنزيهه وتبرئته مما لعله يسبق إلى الوهم من أنه هم بـزليخا - امرأة العزيز - همًا يؤاخذ به، لأنه إذا صبر وتثبت فيما له أن لا يصبر فيه - وهو الخروج من السجن - مع أن الدواعي متوافرة على الخروج منه، فلأن يصبر فيما عليه أن يصبر فيه من الهم أولى وأجدرا والله أعلم»^(٣).

(١) قاله الموسوي في كتابه «أبو هريرة» (ص/ ٩٨-٩٩)، وتبعه السبحاني في «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/ ٣٥٠).

(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٢٥٢)، وأقره القرطبي في «تفسيره» (٩/ ٢٠٧).

(٣) «الانصاف فيما تضمنه الكشاف» لابن المنير الإسكندري (٢/ ٤٧٧)، حاشية الكشاف.